قالت العرب

المشهد

العدد 307 السنة العاشرة- الاثنين من 10-16 يناير 2022 - من 7-13 جمادى الآخرة 1443هـ

إنى أصلى ومحراب الهوى وطنى / فليلحد الغير ماغير الهوى دينى /
ماللهوى من مدى / فاصدح غراب البين / هذى غمود المدى .. أين المداوى أين
؟!/ الوجد يلفحنى لكنه قدرى / يانار لا تخمدى باللفح زيدينى

نجيب سرور (١٩٣٢ – ١٩٧٨)

خبراء يرسمون صورة متفائلة لأداء اقتصاد 2022

توقعات بنمو قوي ..قفزة جديدة في الصادرات والاكتشافات البترولية...تقليل الفجوة الغذائية

يتوقع خبراء اقتصاديون أن يحقق الاقتصاد المصري نموا جيداً خلال العام الجديد ٢٠٢٢، وأن تواصل الصادرات المصرية قفزاتها، بعدما حققت أعلى معدل في تاريخها خلال العام الماضي، مستفيدة من جاذبيتها التنافسية في الأسواق الخارجية، وارتفاع غير مسبوق في عائدات البلاد من صادرات الغاز، ومحاولات مستمرة لتقليل الفجوة الغذائية بالتوسع في الزراعات الجديدة.

جون لوكا: السلع المصرية استفادت من إغلاقات كورونا وأسعارها تنافسية في الأسواق

أسامة زرعي: توقعات بنمو قوي للاقتصاد مع اشادات المؤسسات المالية العالمية

مدحت يوسف: مصر تخطط لمزيد من عمليات البحث والتنقيب عن النفط والغاز بمساعدة الشركاء

د. نادر نور الدين: سد النهضة لن يجهد مصر مائياً والأمن الغذائي الهف الرئيسي لسد الفجوة

صفحة 2 من 3

رغم التحديات والأزمات الاقتصادية العالمية..

المؤسسات الدولية تستمر فى إصدار تقارير التوقعات الإيجابية للاقتصاد المصرى

وحققت الصادرات المصرية خلال عام ٢٠٢١، نمواً هو الأعلى فى تاريخها، حيث وصلت لـ ٣١ مليار دولار بزيادة تصل الى ٢٧٪، ويرجع الخبير الاقتصادى جون لوكا سبب ذلك إلى استفادتها من حالة الإغلاق التى ضربت العالم كلياً أو جزئياً خلال العامين الماضيين مع تفشى جائحة كورونا والتى تسببت أيضاً فى خفض الإنتاج لدى العديد من الدول الصناعية، الأمر الذى ساهم فى إرتفاع الطلب على المنتجات والسلع المصرية المصرية، بالإضافة إلى خطوات التحفيز التى اتخذتها الحكومة للتصدير، وأبرزها برنامج رد الأعباء التصديرية.

جاذبية السلع المصرية

يضيف لوكا قائلا :» حالة الإغلاق ساهمت فى تعطيش السوق العالمي، والجميع كان يعتمد على المخزون الإستراتيجى لديه، ومع الفتح التدريجى للصناعات زاد الطلب على الصادرات المصرية»

وتأثرت زيادة الصادرات بإرتفاع أسعار الطاقة خصوصاً مع بداية أزمة الطاقة فى الصين التى أدت الى زيادة مصاريف الشحن للصادرات من الصين وبعض الدول المنتجة، واتجه البعض للإعتماد على المنتجات المصرية سواء كان الملابس أو مواد البناء أو الأسمدة.

ويوضح لوكا أن الصادرات تعد واحدة من أبرز المصادر التى يعتمد عليها الاقتصاد المصرى فى تدبير حاجياته من النقد الأجنبي، مما يؤدى إلي وفرة المعروض من الدولار فى الأسواق، فضلا على زيادة القيمة الشرائية للعملة المصري.

وتعتبر السلع والمنتجات المصرية رخيصة الثمن فى الأسواق الخارجية، بعدما جرى تحرير سعر صرف الجنيه المصري، مما أدى إلى انخفاض القيمة الشرائية للعملة المصرية، وبالتالى زيادة تنافسية الصادرات المصرية فى السوق العالمي، مقارنةً بغلاء أسعار الدول الأخرى، كما استفادت الصادرات المصرية من اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة بين مصر وعدد من الدول الأفريقية، حيث حققت دول افريقيا نسب نمو مرتفعة فى استيراد المنتجات المصرية، وكذلك الحال مع دول اتفاقية الميركسور، والتى نتج عنها تصدير مصر للأخيرة كميات ضخمة من الأسمدة، بحسب لوكا.

ويتابع بأن مصر تسلمت رئاسة تجمع السوق المشتركة للشرق، والجنوب الأفريقى « الكوميسا» للمرة الثانية بعد مرور ٢٠ عاماً منذ آخر مرة تولت فيها مصر رئاسة التجمع عام ٢٠٠١، وأطلقت مصر خطة العمل الاستراتيجية متوسطة المدى للفترة ٢٠٢١ – ٢٠٢٥ لـ«كوميسا»، والتى تهدف إلى تعميق الاندماج الاقتصادى والتكامل الإقليمى والتنمية ما بين دول التجمع، وذلك بالتناغم مع اتفاقية منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية.

ومن أسباب زيادة الصادرات المصرية عام ٢٠٢١، صرف المساندة التصديرية وسداد المستحقات المتأخرة للمصدرين، والتى تراكمت خلال الأعوام الماضية لتتجاوز أكثر من ٢٣ مليار جنيه، وكان لها تأثير سلبى على الشركات المصدرة إذ أدت إلى إحجام البعض عن التصدير فى ظل عدم قدرة الشركات على سداد التزاماتها، ولكن مع إقرار مبادرة صرف مستحقات المصدرين المتأخرة، اختلف الأمر وشجع أغلب الصناع والمصدرين على البحث عن أسواق تصديرية جديدة.

ويتوقع لوكا، استمرار نمو الصادرات المصرية خلال الأعوام المقبلة، اعتماداً على عمليات إعادة الإعمار فى الدول العربية خصوصاً العراق وسوريا وليبيا، حيث تشارك العمالة المصرية فى إعادة إعمار ليبيا مرة أخرى، والاستعانة بالمنتجات المصرية مثل مواد البناء والسلع الاستهلاكية، كما يتوقع استمرار نمو التصدير للدول الأفريقية، خاصة الدول تشهد تحسن فى اقتصادها اعتماداً على اكتشاف ثروات تعدينية ونفطية.

نمو قوي

ويتوقع صندوق النقد الدولي، أن يصبح الاقتصاد المصرى ثانى أكبر اقتصاد على المستوى العربى والإفريقى فى العام الحالى ٢٠٢٢، وذلك بقيمة ٤٣٨,٣ مليار دولار، كما يتوقع أن يحقق الاقتصاد المصرى معدلات نمو تصل إلى ٥,٤٪ خلال العام الحالي، كما تشير تقديرات البنك الدولى إلى نمو الإقتصاد المصرى خلال خلال العام المالى بنحو ٥٪، مقارنة بـ٣,٣٪ فى العام المالى السابق عليه.

يقول الباحث الاقتصادى والمحلل الفنى أسامة زرعي، إن التقارير الصادرة عن كبرى المؤسسات الاقتصادية تتحدث عن الفرص التى يحظى بها الاقتصاد المصري، وجاذبيته للاستثمارات، آخرها التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي، الذى وضع مصر كثانى اقتصاد عربى وإفريقى فى عام ٢٠٢٢، وذلك فى ظل سياسات الإصلاح الاقتصادى والهيكلي، والتى كان لها عظيم الأثر فى تنمية تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الاقتصاد المصري، مع الفرص الاستثمارية الواعدة والضمانات والحوافز الاستثمارية.

ويضيف:» هناك عوامل أساسية تدعم جاذبية الاقتصاد المصري،أولها التطور الحادث فى البنية التحتية، بإعتباره فرس الرهان للاقتصاد المصرى من أجل تهيئة البنية لتناسب التنافسية العالمية، وثانيها مرتبط بالفرص المتوفرة ومنها تصدير الطاقة ومشروعات الربط الكهربائى المختلفة، بما يسهم فى زيادة التدفقات الاستثمارية.

بيد أن التحدى الأصعب الذى يواجه اقتصاديات العالم ككل، بما فى ذلك الاقتصاد المصرى مرتبط بجائحة «كورونا»، لذلك فإن التعافى الاقتصادى مرتبط بالتغلب على الوباء، وفى حال تزايد الأزمة وتطور المتحورات الجديدة « أوميكرون»، فإن الأمر قد يهدد الاقتصاد العالمى بالانكماش، والعكس صحيح.

ولكن الاقتصاد المصرى مهيأ تماماً لتحقيق أداء إيجابى فى ضوء المؤشرات الراهنة، بالاستفادة من السياسات التى اتبعتها الحكومة إزاء التعامل مع جائحة كورونا وتداعيتها الشديدة لذلك سيكون هناك فرصة كبيرة لتسديد ديون مصر خلال هذا العام .

اكتشافات بترولية

خلال السنوات الأخيرة شهدت مصر اكتشافات هائلة فى مجال النفط والغاز، الأمر الذى ساهم فى زيادة عائداتها النفطية، ويأمل المهندس مدحت يوسف نائب رئيس هيئة البترول الأسبق، فى المزيد من الإكتشافات البترولية سواء نفط أو غاز، ففى مجال الغاز الطبيعى تسعى مصر إلى زيادة حدود الإنتاج الحالية التى بها فائض بالفعل عن احتياجاتها ، لكن الهدف أكبر من ذلك بكثير، حيث نريد تستهدف تحقيق إكتشافات غازية.

ويضيف أنه بالإمكان التوصل إلى اتفاقيات بترولية «إمتياز بترولى» مع كبرى الشركات العالمية التى لها مراكز مالية كبيرة، مثل شركات اينى أو باتشى أو توتال، وذلك لأن تلك الشركات لديها القدرة التى تستطيع من خلالها الانفاق على مشروعات البحث والإكتشاف للوصول الى اكتشاف تجارى كبير.

وتخطط مصر لأن يكون لديها حقول نفطية ضخمة على غرار حقل «ظهر» بهدف تحسين الاقتصاد القومى، وتصدير كميات ضخمة للخارج، ويعتبر ذلك الهدف الرئيسى ولذلك تعمل الحكومة على تحسين جودة اجتذاب العملاء عن طريق المنصات الرقمية، وتوفير البيانات الجيولوجية عن المناطق الموجودة فى الأراضى المصرية حتى تصبح نقطة جذب لهم للاستثمار فى البلاد.

تقليل الفجوة الغذائية

فى مجال الغذاء، تسعى مصر لتحقيق الأمن الغذائى عن طريق التوسع فى الزراعات، وكما يقول الدكتور نادر نور الدين الخبير الزراعي، إن مصر تستورد ٦٥٪ من احتياجاتها الغذائية بها لذلك يعد الأمن الغذائى هدفها الرئيسي.

ويضيف:» نحن لا نستطيع توفير ٦٥٪ من اجمالى احتياجتنا من الغذاء من الخارج بقرار، لأن ذلك يتطلب سياسات، فعلى سبيل المثال تستورد مصر ٧٠٪ من احتياجاتها من القمح، و٦٠٪ من الذرة الصفراء، و ١٠٠٪ من زيوت الطعام والعدس، و ٨٠٪ من الفول البلدى، و ٣٠٪ من السكر، لذلك من الصعب تحقيق اكتفاء ذاتى من هذه السلع، انما نحاول قدر الإمكان تقليل الفجوة الاستيرادية، من خلال التوسع فى مشروعات استصلاح الأراضى الجديدة فى الضبعة، ومحور اسكندرية ومرسى مطروح المعروف باسم الدلتا الجديدة ،وربما أيضاً يكون محور توشكى.

كل ذلك قد يساهم فى خفض الفجوة الغذائية المصرية، ولكن الوصول الى الإكتفاء الذاتى فى ظل وجود شح وفقر مائى فى مصر فإن ذلك أمر صعب تحقيقه، ونحن الأن نتوسع زراعياً قدر المستطاع بسبب ندرة المياه، وهناك جهود جيدة تتمثل فى تبطين الترع، وانشاء محطات لمعالجة مياة الصرف الزراعى والصحى والصناعي، وذلك لتعويض النقص فى المياه.

ويوضح نور الدين، أن مصر ليس لديها موارد مائية كافية للإستصلاح، لذلك تحاول ترشيد استخدام مياه الرى من خلال التحول إلى الرى الحديث ومعالجة مياه المصارف، وكله بهدف الوصول إلى أمن غذائى معقول يمكننا من تقليل الفجوة الغذائية، لكن ابداً لن نصل فى القريب الى الاكتفاء الذاتى.

ولا يتوقع نور الدين أن يعمل سد النهضة على تقليل حصة مصر والسودان معاً من المياه بأكثر من ١٠ الى ١٢ مليار متر مكب كل عام بعد انتهاء ملء السد، ذلك أن نصف هذه الكميات يتم خصمها من السودان والنصف الأخر من مصر، وبالتالى سيكون هناك نقص فى مصر بالفعل يترواح بين ٥ إلى ٦ مليار متر مكعب، لكن هذا الحد لن يجهد مصر مائياً حيث أن حصتنا من مياه النيل تقدر بنحو ٥٥,٥ مليار متر مكعب .

بسمة رمضان

« شروط الصندوق.. إصلاحات هيكلية.. قوانين رادعة.. ونفي حكومي »

تسريح الموظفين.. هل تتحقق "الشائعة الكبرى"؟

يبدو أن موظفي الحكومة، يعيشون حالة من الترقب والتوتر، فبينهم من يتعاطى المخدرات، ومنهم من يحمل أفكارًا شاذة، وهو ما يخالف قوانين وضعتها الدولة، تستدعي الفصل من العمل، أو أن تكون موظفًا أكثر "نشاطًا، وإخلاصًا للوطن".

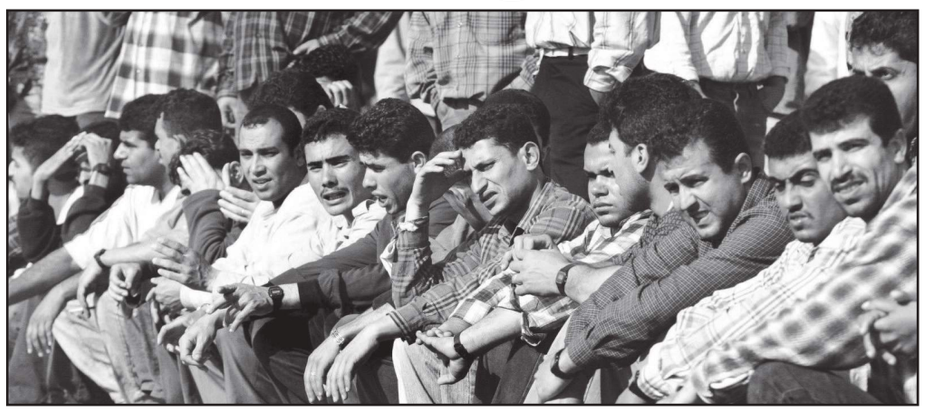

البداية كعادة الشائعات التى تنفيها الحكومة وتتحقق مع الوقت، مثل ارتفاع الأسعار، إلغاء الدعم، فرض ضرائب جديدة وغيرها، كانت البداية مع ما نفته الحكومة مرات عديدة، وهو تسريح ٢ مليون موظف من الجهاز الإدارى للدولة، تنفيذًا لشروط صندوق النقد الدولي، مقابل حصول مصر على قرض قيمته ١٢ مليار دولار.

حتى الآن، ومنذ ما يقرب من ٧ سنوات، ولا تزال الحكومة تنفى تلك الشائعة التى تزداد دائرة تداولها بين عموم الموظفين والمواطنين، خاصة مع التغييرات الملحوظة التى طرأت على قوانين الهيئات والمؤسسات الحكومية، وما يصاحبها من بيانات رسمية تنفى تسريح الموظفين.

"الشائعة والواقع"

فى يوليو ٢٠١٦، نفت وزارة المالية، فرض أى شروط أو توصيات من جانب صندوق النقد الدولي، بتسريح مليونى موظف من الجهاز الإدارى للدولة، مقابل منح مصر القرض.

لم يمر عام تقريبًا، وتحديدًا فى سبتمبر ٢٠١٧، حتى أعلن الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، تراجع أعداد العاملين بالجهاز الإدارى للدولة، بنحو مليون موظف، خلال الفترة ما بين عامى ٢٠١٥ و٢٠١٧، ليصبح إجمالى الدرجات المشغولة ما بين ٥,٥ مليون و٥,٧ مليون موظف من بين إجمالى درجات وظيفية بالجهاز الإدارى، يبلغ ٦,٦ مليون درجة.

ووفقًا لوزارة التخطيط، بلغ عدد من خرجوا إلى المعاش خلال تلك الفترة ٣٠٠ ألف موظف تقريبًا، بخلاف ٧٠٠ ألف آخرين، تركوا الجهاز الادارى، لأسباب تتعلق بالوفاة أو المرض، أو انتهاء التعاقد المؤقت الذى كان يربطهم بالحكومة.

نفى جديد

ورغم تراجع الأعداد فعليًا، نفى مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، فى أكتوبر ٢٠١٧، اشتراط صندوق النقد، تسريح مليونى موظف حكومي، للحصول على القرض.

الوصول للعالمية

فى أبريل ٢٠١٨.. أشارت الدكتور هالة السعيد، وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، إلى سعى الدولة، من أجل إصلاح الهيكل الإدارى للدولة والوصول إلى معدل الأرقام العالمية، بحيث يكون هناك موظف لكل ٧٠ مواطنًا، وليس موظفا لكل ٢٠ مواطنًا، كما يوجد فى مصر حاليًا.

كلمة الرئيس

فى مايو ٢٠١٨، وخلال جلسة "رؤية الدولة المصرية للأربع سنوات المقبلة"، رأى رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي، أن "الجهاز الإدارى للدولة يحتاج فقط إلى مليون موظف، مشيرًا إلى أنه لن يتخلى عن الذين لا تحتاج إليهم الدولة.

لم يمر الكثير من الوقت عقب انتهاء كلمة الرئيس، حتى ظهرت الكثير من المطالبات البرلمانية ومشروعات القوانين والتعديلات الإدارية، التى تنادى بإصلاح الجهاز الإداري، مع التركيز على خفض أعداد العمالة.

فى سبتمبر ٢٠١٩.. أعلنت وزارة التخطيط، وقف التعيينات فى الجهاز الإدارى للدولة، إلا باستثناء من رئيس الجمهورية، خاصة وأن الموازنة العامة للدولة تتكلف أكثر من ٣٠٠ مليار جنيه سنويًا لرواتب الموظفين فقط.

أكتوبر ٢٠١٩.. قررت وزارة التربية والتعليم فصل ١٠٧٠ معلمًا، وفقًا لما وصفته بـ"تطهير الوزارة من أى أفكار قد تؤذى الطلبة". وحسب الوزارة، المعلمين الذين شملهم قرار الفصل إما منتمين لجماعات محظورة أو عليهم أحكام.

وبرغم كلمة الرئيس، ومناقشة القوانين التى تطالب بخفض أعداد الموظفين، ووقف التعيينات، جدد مجلس الوزراء، نفيه، فى مايو ٢٠٢٠، مع التأكيد أن "البرنامج الإصلاحى الذى يتم تطبيقه ما هو إلا جزء من (رؤية مصر ٢٠٣٠)، وبموافقة مجلس النواب".

البرنامج الإصلاحي.. ما هو؟

برنامج الإصلاح الاقتصادي، هو أحد محاور "رؤية مصر ٢٠٣٠"، التى أُطلقت فى فبراير ٢٠١٦، وتم تحديثها فى ٢٠١٨، ويركز على حوكمة مؤسسات الدولة من خلال الإصلاح الإدارى، وترسيخ الشفافية، ودعم نظم المتابعة والتقييم.

وشملت عناصر البرنامج التى تم تنفيذ بعضها: "تعويم الجنيه، جذب السياحة والاستثمارات، دعم الصادرات، وإعادة بناء الاحتياطات الدولية"، كما يهدف لتقليص عجز الميزانية، وإصلاح دعم الطاقة وزيادة معدل التوظيف، وتعزيز تدابير الحماية الاجتماعية.

ووفقا لاستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، تسعى الحكومة لخفض أعداد الموظفين إلى ٣ ملايين و٨٤٦ ألفًا و١٥٤ موظفًا، للوصول إلى نسبة موظف لكل ٢٦ مواطنًا فى عام ٢٠٢٠، وصولاً إلى موظف لكل ٤٠ مواطنًا فى عام ٢٠٣٠. بدلًا من موظف لكل ١٢,٣ مواطنًا فى ٢٠١٦.

رأى الصندوق

تأييد الإصلاحات الهيكلية.. كان المصطلح الأكثر تكرارًا فى التقارير الدورية التى يصدرها صندوق النقد الدولي، بشأن برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر، الذى نال الإشادة فى جميع خطواته، نظرًا لتميز الحكومة فى تنفيذ بنوده، وتحقيق الاستقرار الاقتصادى المنشود، واتساقه مع الأهداف الأممية.

"شائعة يحميها القانون"

يونيو ٢٠٢١.. صدق رئيس الجمهورية على القانون رقم ٧٣ لسنة ٢٠٢١، الذى يقضى بإنهاء خدمة الموظف متعاطى المخدرات حال أثبتت نتيجة التحليل النهائية إيجابية عينته. على أن يتم تطبيق القانون بعد ستة أشهر من تاريخ نشره.

منذ ذلك التاريخ ودائرة الشائعة تزداد اتساعًا، خاصة مع ظهور مطالبات من نواب البرلمان، لتخفيض أعداد الموظفين بالجهاز الإدارى إلى مليون موظف فقط.

٨ ديسمبر ٢٠٢١.. أعلن صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى التابع لوزارة التضامن الاجتماعى، تلقيه ٩٣٢٩ اتصالًا من الموظفين فى الجهاز الإدارى للدولة، من أجل العلاج من الإدمان.

وحسب الصندوق، خضع نصف مليون موظف من مختلف الوزارات، للكشف عن تعاطى المخدرات، وذلك فى الفترة من مارس ٢٠١٩، وحتى نوفمبر ٢٠٢١.

١٥ ديسمبر ٢٠٢١.. بدأ تطبيق قانون فصل الموظف المتعاطى للمخدرات، بصفة رسمية، وذلك بعد انتهاء المدة التى حددها القانون لتلقى العلاج بالمجان.

فصل الإخوان

أغسطس ٢٠٢١.. صادق رئيس الجمهورية، على القانون رقم ١٣٥ لسنة ٢٠٢١، على قانون "فصل الإخوان"، بشأن فصل الموظفين الحكوميين بغير الطريق التأديبى وقانون الخدمة المدنية، بهدف تطهير المؤسسات الحكومية من "الخلايا الإخوانية والتخريبية" التى تعزز وجودها خلال فترة حكم الاخوان.

ويتيح القانون فصل الموظف بقرار مباشر، دون عرضه على جهات التحقيق التى تختص بالتعامل مع موظفى الخدمة المدنية، أو المحاكم التأديبية، ودون صدور قرار من النيابة الإدارية. ويتم فصل الموظف بغير الطرق التأديبية، فى حال إدراجه على قوائم الإرهابيين، أو فقد الثقة والاعتبار، أو يمس بأمن الدولة وسلامتها.

ووفقًا للقانون، للمحكمة الحق فى أن تحكم بالتعويض بدلًا من إعادة الموظف إلى عمله، وذلك حال تقدم المفصول بدعوى قضائية لإلغاء فصله، نظرًا للأسباب التى قال نص القانون إن "المصلحة العامة تقتضيها ".

وماذا بعد الفصل؟

فى الوقت الذى يلاقى توجه الدولة نحو الإصلاح الإداري، وخفض أعداد الموظفين، تأييدا كبيرًا من نواب وسياسيين وغيرهم، إلا أن البعض يرى أن المتضرر الأكبر من تحقيق تلك الشائعة، ستكون أسر وأهالى العاملين، كما أن يقتل ما يسمى بـ"الأمان الوظيفي" المعروف عن الوظائف الحكومية.

وبالرغم من أن الهدف الرئيسى للحكومة، هو الوصول إلى جهاز إدارى قوى متطور، يرى آخرون، أن هناك تعنتا ضد الموظفين ذوى الآراء المعارضة للحكومة، وكذلك قسوة فى قانون فصل متعاطى المخدرات، خاصة فى التسرع بالفصل الفورى والمباشر.

"رؤية أم قرض"

على الأوراق، تلك "الشائعة" مغرضة وليست لها وجود، حيث تكشف الحقائق أن ما يحدث فى مصر هو إصلاح اقتصادى تقوده الدولة، وفقًا لأسس علمية متطورة، وقوانين تواكب العصر... وواقعيًا هناك الكثير من الأسر المصرية، ستصبح دون دخل ولا تعلم كيف ستواجه المستقبل.

محمود عدوى